الثاني منشئ تمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضي التنافي بل الاختلاف
وكم بينهما نعم فرق بين كلمة وكلم ونحو تمرة وتمر باعتبار الوحدة مأخوذة
في حقيقة الأولى دون الثانية ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم
بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير في القلوب ما أي شيء إذ لا ضرورة
إلى التخصيص إذ لا دال لا دليل يخرج بمفرد إن لم يخرج بوضع أو لفظ
بقرينة شهرة كون الكلمة من قسم اللفظ ليكون أقيد ووجه العدول
الاختصار على التقدير بن فإذا جاز إرادة اللفظ حسن ذكر ما يتعلق به
فنقول هو في الأصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شأنه أن يخرج من الفم
معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور دوري ولا مجال هاهنا للجواب المشهور
في أمثاله ولو كون المراد في التعريف لغويا كما لا يخفى والحركات
كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ وكذا الصيغة
وكلامنا على مذهب من يجعل الحرف نفس الصوت المكيف لا كيفية له ولو
القول الأحق بالقبول والضمائر المستترة ليست بألفاظ وكلمات
حقيقة إنما هي في حكمها من حيث إنها تقع محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا
عليها ونحوها فيجب خروجها عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع
عن تعريف الأسد ونظيرها الجمل الواقعة مسندا إليها في نحو زيد قائم جملة اسمية
فإنها في حكم الكلمة وتأويلها لا يخفى والتحقيق أن الكلمات المستترة فواعلها

عليها

1/7

عليها بلا فاعل لفظي أصلا وإنما حكموا بوجوده واستتاره حفظا لقاعدتهم
من أن كل فعل وشبهه لا بد لهما من فاعل لفظي كما حكموا على عمر بالعدول وعلى
أسامة بالعلمية كيف والاستتار هو الاختفاء وتحت شيء أو جوفه والأصوات
أعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف فظهر أن مراد من قال إن المستكن
ليس من الحرف والصوت أنه ليس بموجود أصلا بل اعتباري محض وإنما خصهما
بالذكر إذ لا احتمال لغيرهما وهذا ظاهر جدا ولكن قد خفي على بعض فظن أنه من
مقولة أخرى فقال لا أدري من أي مقولة هو وعلى بعض حيث قال فهو ليس
من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما أو عرضا وتارة
يكون من مقولة الصوت إذا رجع الضمير إلى الصوت فقوله ليس من مقولة
الحرف والصوت أصلا ليس على ما ينبغي فاحفظه فإنه خفي على غيري حتى
قال بعض الفضلاء لا أدري من أي مقولة هو فليت قولي بلغه انتهى
وهذا أشنع وغيره مما هو غلط فاحش فإن النحاة جعلوا المستكن جزء الكلام
وفاعلا ومرفوعا ومعطوفا عليه إلى غير ذلك وما ذكره من واجب وممكن
إنما هو مدلول ذلك الأمر الاعتباري والمستكن الحكمي وقد اعترف به
حيث قال إذا رجع الضمير إلى الصوت ولم يجعل النحاة الأمور الخارجية جزء الكلام
ولا قائمة مقام الألفاظ وهذا فرية بلا مرية وضع الوضع المطلق تعيين
شيء لشيء متى أدرك الأول فهم الثاني للعالم به والوضع اللفظي نوعان

Copyright © King Saud University